

## البيئة الأردنية وإمكانية قيام حكومة برلمانية: دراسة في بنية المجتمع وقانون الانتخابات والأحزاب السياسية

بشار عوض الطراونة\*

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى البيئة الأردنية، وإمكانية قيام حكومة برلمانية، وذلك من خلال دراسة قانون الانتخابات والأحزاب السياسية وبنية المجتمع الأردني. وهدفت هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة التعرف إلى نشأة الحكومات البرلمانية والأحزاب السياسية في العالم، مع الأخذ بأقدم نموذج طبق الحكومات البرلمانية وهو النموذج البريطاني، وكذلك التعرف إلى نشأة الأحزاب السياسية والحكومات الأردنية المتعاقبة، والتعرف إلى أهم التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني وقانون الانتخابات، وأثر تلك التعديلات على قيام حكومات برلمانية. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن التعديلات التي طالت الدستور الأردني، عام 2014م، وتعديلات قانون الانتخابات عام 2016م سوف يكون لهما دور إيجابي وأثر كبير في الوصول إلى الحكومات البرلمانية في المستقبل، التي تعزز بدورها العمل الديمقراطي الصحيح.

**الكلمات الدالة:** الحكومات البرلمانية في العالم والأردن، قانون الانتخاب الأردني، بنية المجتمع الأردني، الأحزاب السياسية الأردنية.

### المقدمة

1957م، من قبل جلالة الملك الراحل، الحسين بن طلال؛ نتيجة بعض الخلافات التي قد حصلت بينه وبين حكومة النابلسي.

وقد مر التاريخ السياسي الأردني بالعديد من الصعوبات منذ فترة حظر الأحزاب، مع الإبقاء على جماعة الإخوان المسلمين التي عُدت جمعية اجتماعية في ذلك الوقت وليست حزبا. ومع مجيء عام 1989م، تغير مسار العمل السياسي في الأردن؛ فسمحت الدولة بعدها بالرجوع إلى العمل الحزبي والتعددية السياسية، وقد تكونت العديد من الحكومات بعد تلك الأحداث، والتي عملت على إشراك النواب في الوزارة حتى عام 1997م، ومنذ تلك الفترة توقف ذلك العمل ولم تشترك الأحزاب بشكل كبير في العملية السياسية، ومن أهم الأسباب: ترسيخ قانون الصوت الواحد الذي جاء عام 1993م، ليحل محل قانون تعدد الأصوات للناخب؛ حيث بقي ذلك القانون حتى عام 2010م.

أما فيما يخص العمل الحزبي، فقد أجريت العديد من التعديلات على قانون الأحزاب منذ عام 1992م، ولغاية عام 2015م، وقد اعترضت تلك التعديلات العديد من الانتقادات، لكن - بشكل عام - مضى الأردن في نهج إصلاحية منذ عهد جلالة الملك الراحل الحسين بن طلال الذي أكمله جلالته الملك عبد الله الثاني في مسيرة حكمه لغاية هذه اللحظة؛ حيث عملت

إن موضوع الحكومات البرلمانية ليس بجديد، على الأردن لكنه قديم منذ فترة الاستقلال وما تلاها، غير أن الحديث عن أهمية إقامة حكومة برلمانية في الأردن، قد بدأ منذ أن قام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بالحديث عنها في أوراقه النقاشية التي عدها حواراً وطنياً لا بد منه؛ حتى يتم وضع الأسس الديمقراطية الصحيحة، والأخذ بالتطور نحو إيجاد حكومات تقوم في نشأتها على أحزاب سياسية وطنية.

وعند التمعن والرجوع إلى التاريخ السياسي الأردني منذ تكوين إمارة شرق الأردن عام 1921م، نجد أن الحكومات تطورت بالتزامن مع وجود أحزاب سياسة في تلك الفترة، والتي كان لكل منها أعمال تختلف عن الأخرى نوعاً ما، إذ وجدت بشكل أساس منذ نشأتها؛ لمقاومة الانتداب البريطاني الذي كان موجوداً بصفة خاصة على أراضي الضفتين الغربية والشرقية. وقد نشأ بعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية حكومة برلمانية برئاسة سليمان النابلسي في عام 1956م، التي حُلّت في عام

\* كلية الامير الحسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2016/4/28، وتاريخ قبوله 2016/8/21.

والحكومات المتعاقبة.

### منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل النظم في دراسة النظام السياسي الأردني، وتأثير بيئة الدولة الأردنية الداخلية في النظام السياسي (political system)، والتركيز على فترة ما بعد عام 1989م، حتى قيام التعديلات على الدستور في عامي 2011م و2014م و2016م وايضاً التعديل على قانوني الأحزاب والانتخابات. كما تم استخدام المنهج التاريخي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى الكتابات التي تعلق بالأنظمة الدستورية والحكومات، ودراسة البيئة الأردنية السياسية والاجتماعية منذ النشأة ولغاية هذه اللحظة، أما فيما يتعلق في تقسيم الدراسة فقد تكونت من مقدمة نظرية، وأربعة مباحث، والخاتمة، والتوصيات، وقد جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاطار النظري لمفهوم الحكومة وأنواعها.  
المبحث الثاني: نشأة الأحزاب السياسية والحكومات البرلمانية، بريطانيا والأردن نموذجاً.  
المبحث الثالث: إمكانية قيام حكومة برلمانية في الأردن في ظل تعديلات الدستور وقانوني الانتخابات والأحزاب.  
المبحث الرابع: بنية المجتمع الأردني وعلاقته في النظام السياسي.  
الخاتمة.  
التوصيات.

### حدود الدراسة

تقوم هذه الدراسة على المحددات التالية:  
المحدد الموضوعي: ستقتصر الدراسة على وصف البيئة الأردنية، وإمكانية قيام حكومة برلمانية، بما يتناسب مع التعديلات التي طالت الدستور وقانوني الأحزاب والانتخابات.  
المحدد الزمني: تركز الدراسة على الفترة الواقعة بين عامي 1989م، حتى عام 2016م.  
المحدد المكاني: وقد اشتملت الدراسة على أخذ نموذج قريب من النظام السياسي الأردني، وهو النموذج البريطاني، ودراسة نشأة الأحزاب والحكومات البرلمانية فيها.

### المبحث الأول

الاطار النظري لمفهوم الحكومة وأنواعها

المطلب الأول: مفهوم الحكومة

تعد الحكومة (government) من أهم عناصر قيام الدولة؛

الحكومات في الأردن منذ عودة الحياة السياسية، ولغاية عام 2016م، العديد من التعديلات على الدستور الأردني والقوانين، ومن أهمها قانونا الأحزاب والانتخابات.

في حين نجد أن البنية للمجتمع الأردني قائمة بطبيعتها على العشائرية، وقد أثبتت العديد من التجارب البرلمانية الأردنية وجود النقل العشائري في إفرار ممثلين للوصول إلى البرلمان.

### مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في محاولتها الوقوف على بيئة المجتمع الأردني، وقيام حكومة برلمانية في ظل التعديلات التي طالت الدستور وقانوني الانتخابات والأحزاب السياسية، والوقوف أيضاً على أثر قانون (الصوت الواحد) الذي عطل قيام مثل تلك الحكومات في الأردن، الذي أبعد الأحزاب السياسية نوعاً ما عن الدخول في الحياة البرلمانية.

### أسئلة الدراسة:

تتعلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما الصعوبات التي واجهت البيئة الأردنية في إقامة حكومة برلمانية؟  
وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:  
1. ما الظروف التي نشأت فيها الأحزاب السياسية الأردنية؟  
2. ما أهم التجارب الأردنية فيما يتعلق بالحكومات البرلمانية؟  
3. كيف أثرت أحداث عام 1989م في الأردن، في التعددية السياسية والحزبية؟  
4. هل تعزز التعديلات التي طالت الدستور الأردني وقانوني الأحزاب والانتخابات، قيام حكومة برلمانية في الأردن؟  
5. هل الإفرار النيابي للمجلس طبيعي، ويتناسب مع مكونات المجتمع الأردني والحياة الحزبية؟

### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى:  
1. نشأة الأحزاب السياسية، وأهميتها في قيام حكومات برلمانية.  
2. النموذج البريطاني، ونشأة الأحزاب السياسية والحكومات البرلمانية فيه.  
3. نشأة الأحزاب السياسية الأردنية وتجاربيها في الحكومات البرلمانية.  
4. أهمية التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني وقانوني الأحزاب والانتخابات.  
5. بنية المجتمع الأردني وعلاقته مع النظام السياسي

السوفييتي، في عهد ستالين (تانسي وجاكسون، 2016، ص206).

الحكومة القانونية (Law government): حيث تطورت الحكومة إلى الشكل القانوني، ومن خلالها يخضع رئيس الدولة إلى أحكام القوانين النافذة في الدولة، لكن له الحق في إلغائها أو القيام بالتعديل عليها وفق الاجراءات التي تتبعها الدولة، وتنقسم إلى نوعين: الحكومة المطلقة (Absolute government): وهي الحكومة المسيطر عليها من قبل شخص واحد؛ أي من رئيس الدولة، لكن تخضع للقانون النافذ. والنوع الثاني: الحكومة المقيدة (Restrictive government) وهي الحكومات التي يوجد فيها السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، أي انها الحكومة الدستورية (الشكراوي، 2011).

الحكومة الفردية (Individual government): ظهرت هذه الحكومة مصاحبة للتعميد والاختلافات السياسية؛ أي أنه من الضروري أن يكون للجماعة قائد واحد، ومفهوم الحكومة الفردية يعني القيادة الفردية التي تخول قائداً أو فرداً مع وجود معاونين له مهمة القيادة وإدارة شؤون الجماعة. وكان يطلق على الفرد الذي يسيطر على الجماعة عدداً من المسميات، مثل: الملك أو الإمبراطور أو الدكتاتور (خالد، 2010، ص6). وتنقسم الحكومة الفردية إلى نوعين: حكومة ملكية (Monarchy government)، وهي الحكومة التي يكون فيها انتقال السلطة داخل الأسرة الحاكمة، سواء بشكل أفقي أو بشكل عامودي. والنوع الثاني: الحكومة الديكتاتورية أو غير الديمقراطية - (The government is a Dictatorial or non - democratic)، ويأتي هذا الشكل من الحكومات من خلال الصعود إلى السلطة عن طريق الانتخابات أو عن طريق الانقلابات. وهنا لا تكون التعددية السياسية، بل يسود نظام الحزب الواحد (القصيبي، 2006، ص248). ومن الامثلة على ذلك الانقلابات العسكرية التي حصلت في مصر، وبشكل خاص على الرئيس محمد أنور السادات، وأيضاً العديد من الانقلابات التي حصلت في اليمن الجنوبي عقب الانسحاب البريطاني منها عام 1967م.

حكومة القلة وتنقسم الى نوعين: أولهما الارستقراطي (aristocratic) وثانياً: الاوليجاركي (Oligarchy) أما الارستقراطي، يعني حكم أفضل الناس لصالح الناس، وعند أرسطو (Aresto) فإن أفضل الناس هم من يتمتعون بالعقل والخلق، ويكون التمييز بينهم على أساس العلم أو السن أو الثروة أو المكانة العسكرية، أما النوع الثاني وهو الاوليجاركي، يعني حكم مجموعة صغيرة في المجتمع لصالح

حيث إن الدولة تحتاج إلى سلطة منظمة تقوم من خلالها على ممارسة صلاحيات الحكم فيها، وتتكون الحكومة من سلطات عامة منظمة قادرة على تنفيذ مهام الدولة ووظائفها في الداخل والخارج، وهي من يمثل الدولة أمام المجتمع الدولي، وتعد السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، أحد أعمدة نظام الحكم في الدولة التي من خلالها يمكن للدولة ممارسة صلاحياتها؛ وذلك ضمن الدستور النافذ في الدولة (السيد، 2011، ص213).

وفي حقيقة الأمر، يمكن أن نستدل على طبيعة الحكومة بناءً على النظام السياسي المتبع داخل الدولة؛ فهناك أنظمة سياسية تختلف عن الأخرى في تركيبها الداخلي، فتركيز السلطة يكون في يد الحزب الحاكم، وتوزيع المهام داخل النظام السياسي للدولة سيكون من خلال الحكومة التي تضم عدداً من المؤسسات التي تتبع لها في اختصاصها؛ أي سلطات الدولة الثلاث. وقد تطورت الحكومات بأشكالها المختلفة عند الدول الغربية، مثل النظام البريطاني، وهو نظام ملكي يقوم على اساس الحكومات البرلمانية من خلال نظام الحزبين، والنظام الأمريكي وهو نظام رئاسي ويقوم أيضاً على نظام الحزبين.

أما فيما يتعلق بتصنيف الحكومة، فهي مسألة مرتبطة بالنظم السياسية، وقد جاءت نظرية النظم ووضعت الأمور في نصابها، وعملت على توسيع فهم الحكومات، وذلك من خلال إلقاء الضوء على التفاعل المركب بينها وبين المجتمع، وفي ذلك أيضاً تعد العلاقة بين الدولة والحكومة معقدة؛ حيث إنه من غير الممكن أن نتصور دولة من غير الحكومة والعكس صحيح؛ وذلك أن الحكومة جزء مؤقت يتبع للدولة وأحد عناصرها، أما الأخيرة فهي كيان مستمر ولها استقلاليتها (هيود، 2013، ص134-141).

### المطلب الثاني: أنواع الحكومات

الحكومة الاستبدادية (authoritarian government): وهي التي لا يخضع فيها رئيس الدولة لحكم القانون، وتكون قوة ذلك القانون تحت إرادته؛ بمعنى آخر أن القانون لا يطبق على الرئيس أو الحاكم، بل على الأشخاص العاديين (المواطنين)؛ حتى يطبعونه، وهذا يعني أيضاً أنه إذا أخطأ الرئيس لا تتم محاسبته؛ لأن السلطة التي يمارسها على الشعب هي سلطة مطلقة (الشكراوي، 2011)، وتتم السيطرة في مثل هذه الحكومات على الجرائد والسينما والراديو (المدنياع)؛ مما يؤدي إلى توظيف ذلك لشخص القائد. ومن الأمثلة على هذه الحكومات في العصر الحديث: ألمانيا النازية، والاتحاد

وقد عرف بنجامين كونستان (Benjamin Constan) 1767-1830 الحزب السياسي "بأنه تجمع أفراد يؤمنون بالفكر السياسي نفسه"، وعرف كلسن (Klsn) الحزب "تجمعات لأفراد يعتقدون الأفكار نفسها، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقي على إدارة الشؤون العامة"، وقد عبر ماركس (Marx) عن الأحزاب تعبيراً من منظوره الخاص ومن منطلق المصالح الاجتماعية، وذلك "إن المجتمعات التي يوجد فيها العديد من الطبقات يمكن أن يكون فيها أحزاب سياسية، وعلى العكس تماماً فإذا التفت الطبقات انعدمت الأحزاب، وسوف يتحول المجتمع إلى نظام شيوعي" (الشرقاوي، 2007، ص198).

اتسع مفهوم الأحزاب السياسية وتم تعريفه "بأنه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى إلى الحصول على مساندة شعبية؛ بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، ومن أجل تنفيذ سياسة محددة" (الشرقاوي، 2007، ص200).

وقد ظهرت الأحزاب السياسية بوقت مبكر في القرن التاسع عشر في إنكلترا (England) بصورة واضحة عام 1832؛ أي عقب الإصلاح الانتخابي، وقيام المنظمات المحلية، كما ظهرت الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جاكسون (Jackson) عام 1830م (سعد، 2011، ص11).

وكان هناك العديد من الطرق التي نشأت فيها الأحزاب السياسية، أولها أحزاب نشأت داخل المجالس التشريعية ومن تنظيم الناخبين، ومن الأمثلة على ذلك الهيئة التأسيسية في فرنسا عام 1789م، التي اختلفت فيها الآراء بين أعضاء الهيئة؛ الأمر الذي أدى إلى تجمع ممثلي كل إقليم في مجموعة برلمانية. وثانيها أحزاب نشأت من النقابات ومن الكنائس والجماعات الدينية والسرية، مثل حزب العمال البريطاني الذي نشأ في عام 1899م، أما عن الأحزاب الدينية فقد كانت الكنيسة خلف الحزب المحافظ الإيطالي، وأيضاً الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، وهناك أحزاب نشأت في الظلام؛ خوفاً من السلطة أو أنها لا تريد أن تعلن عن عملها (الشرقاوي، 2007، ص205-206).

وتختلف الأحزاب السياسية في أنواعها؛ وتنقسم إلى نوعين: أحزاب القلة المختارة (selected minority)؛ أي الأحزاب التي تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ في الدولة، وهذا النوع من الأحزاب يهتم بنوعية الأشخاص الموجودين فيه فقط، ولا يلتفت إلى عدد الأعضاء. والنوع الثاني أحزاب الجماهير (mass parties) أي الأحزاب التي نشأت نتيجة دوافع مالية ملحة، وقد ظهر هذا النوع من الأحزاب في الدول الغربية؛

أنفسهم، دون الأخذ بمصالح العامة من الشعب في الدولة (الفقيه، 2009).

الحكومة الديمقراطية (government democracy): ترجع كلمة الديمقراطية إلى اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر من كلمة فرنسية (Democratie)، وترجع أصولها إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين (Demos) بمعنى الشعب، و(Kratie) بمعنى حكم (Held, 1996).

وقد وضع روبرت دال (Robert D) شرحاً عن الديمقراطية؛ حيث وجد أنها تتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسية، وفهم العملية السياسية، والمساواة في التصويت، والإسهام في وضع الأجندة السياسية (عبدالله، 2005، ص20).

وتنقسم مثل هذه الحكومات إلى ثلاثة أنواع: ديمقراطية مباشرة (Direct democracy)، وهي أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وقد ظهر هذا النوع قبل الميلاد في المدن اليونانية، وساعد على تطبيقها صغر المدن وصغر حجم السكان الذين تنطبق عليهم الشروط (الفقيه، 2009). والنوع الثاني هو الديمقراطية النيابية (parliamentary democracy)، وهي التي يختار الشعب فيها من يمارس السلطة عنهم أمام الحكومة؛ حيث يبقى الشعب هنا مصدرًا للسلطة، لكنه لا يمارس السلطة بنفسه، وإنما عن طريق ممثل أي نائب، وهذا هو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين أو نواباً مدة معينة، لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب إلا حين انتهاء فترة نيابته. والنوع الثالث هو الديمقراطية شبه المباشرة (semi-direct democracy) (السيد، 2014). وتعني تدخل الشعب بشكل مباشر في تقرير الشؤون العامة؛ حيث يتدخل الشعب في حالة الاستفتاء الشعبي، ويشمل (الاستفتاء الدستوري، والتشريعي، والسياسي)، كما يتدخل الشعب في الاقتراح الشعبي، والاعتراض الشعبي، والحل الشعبي، وإقالة الناخبين لنوابهم في البرلمان (العاني، 1986، ص55).

## المبحث الثاني

### نشأة الأحزاب السياسية والحكومات البرلمانية، بريطانيا

#### والأردن نموذجاً

### المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية، ودورها في الأنظمة السياسية الحديثة

يعد الحزب (party) مجموعة من الأفراد؛ أي الأشخاص الذين يلتفون حول فكرة محددة، وهذه الفكرة تقتصر على العمل المتواصل؛ في سبيل الوصول إلى السلطة أو حتى الاشتراك فيها؛ وذلك لتحقيق أهداف معينة لكل حزب يريد الوصول إلى السلطة (العاني، 1986، ص255).

## المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية والحكومة البرلمانية في بريطانيا

### أولاً: مفهوم الحكومة البرلمانية وآلية اختيارها

تعد الحكومة البرلمانية (Parliamentary government) آخر ما توصلت إليه النظم السياسية الحديثة، التي تقوم بدورها على مجموعة من الأسس، ومن أهمها وجود دساتير حديثة، تنص على وجود التعددية الحزبية والسياسية؛ حتى يتسنى قيام مثل تلك الحكومات، والأهم من ذلك أن يكون هناك أحزاب سياسية قادرة على تحمل المسؤولية، ولها برامج واضحة؛ حتى تواجه السلطة نيابة عن الشعب الذي اختاره، وأن يتوفر فيها طابع تحمل المسؤولية تجاه الدولة والشعب، حيث يتم اختيار الحكومة من قبل الأغلبية في المجلس النيابي.

وفي النظام البرلماني (Parliamentary system) يجب أن تحصل الحكومة على ثقة أغلبية أعضاء البرلمان، ومن حق الأعضاء أن يسحبوا ثقتهم من الحكومة، وكذلك الأمر يحق للحكومة أن تقدم طلباً إلى رئيس الدولة أو الملك؛ من أجل حل البرلمان والعمل على إجراء انتخابات جديدة، وفي هذه الحالة يكون للسلطة التشريعية والتنفيذية في الدولة توازن بحيث لا تطغى سلطة على أخرى (الكاظم والعاني، 1990، ص 67).

### ثانياً: نشأة النظام البرلماني والأحزاب السياسية في بريطانيا وتطورها

تعد بريطانيا من أوائل الدول في العالم التي مارست النظام البرلماني (Parliamentary system)، وقد أخذت ذلك الأمر بعد العديد من التطورات التي رافقت الحياة السياسية عبر العصور القديمة حتى الوقت الحاضر، وما وصلت إليه من ديمقراطية وتعددية سياسية وحزبية فائقة وقائمة على أساس الاحترام (أبو نيا، 1971، ص 130-131).

وكما أسلفنا سابقاً، فإن بريطانيا وصلت إلى ذلك النوع من الديمقراطية بعد أن قطعت أشواطاً كثيرة في الحياة السياسية والصراع بين الملك والبرلمان، وقد مرت بالعديد من المراحل وهي: (الدليمي، 2001، ص 80-81)

**المرحلة الأولى:** مرحلة الملكية المطلقة، حيث كان الملوك يحكمون حكماً مطلقاً، وكانت هذه المرحلة من الغزو النورماندي (Normandy) عام 1066 حتى بداية القرن السابع عشر.

**المرحلة الثانية:** وكانت مع مجيء حكم أسرة اورنج (Orange)، وكانت هذه البداية للتحوّل نحو العمل البرلماني، خصوصاً بعد أن قام الملك بتوقيع قانون للحقوق يدعم سلطة البرلمان، ويقلل من امتيازات التاج البريطاني، وكان ذلك عام 1689، وفي هذه المرحلة تطورت أيضاً الوزارة.

نتيجة انتشار الاشتراكية ومن بعدها الشيوعية. أما من ناحية النظم التنافسية للأحزاب فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، وهي: نظم تعدد الأحزاب في المجتمعات الديمقراطية، ونظم الحزبين السياسيين، ونظم الحزب المسيطر (الشرقاوي، 2005).

أما عن دور الأحزاب السياسية، فلها أهمية كبيرة في المجتمعات البشرية وفي الأنظمة السياسية، وهي جزء من مؤسسات النظام الديمقراطي، وغيره مثل الأنظمة الفاشية بعد الحرب العالمية الأولى في إيطاليا وألمانيا وكذلك نظام الحزب الواحد مثل أنظمة الدول الاشتراكية الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك الصين بعد نجاح الثورة الصينية التي قادها الحزب الشيوعي بزعامة ماو تسي تونغ (Mao Zedong). وتقوم الأحزاب السياسية على أدوار عديدة، ومنها: التعبئة والتحريك، وإيجاد الوعي السياسي (السلحيات، 2012، ص 299). لذلك يعد الحزب السياسي من أهم المؤسسات التي تقوم على بناء الدولة حديثة.

وتعمل الأحزاب على تفعيل الديمقراطية داخل المجتمعات، ونجد ذلك في قول هنتنغتون (Huntington) "إن وجود الديمقراطية ونجاحها في مجتمع ما يتمثل في وجود مؤسسات فاعلة، وعلى رأسها وجود أحزاب سياسية" (بلكيس، 2004، ص 15-16).

إلى جانب ذلك، لا يمكن لنا الحديث عن الأحزاب السياسية بمعزل عن جماعات الضغط، والاختلاف بينهما يكمن في الأهداف؛ حيث تعد الأحزاب السياسية وجماعات الضغط المحرك الأساس للعبة السياسية داخل النظم المختلفة، وهناك فرق بينهما رغم دورهما في النظم؛ حيث يعد هدف الحزب الوصول إلى السلطة، أما جماعات الضغط فتكتفي بالتأثير في السلطة من الخارج؛ وذلك من أجل تحقيق مطالبها التي تريدها من السلطة دون الوصول إلى الحكم (الشرقاوي، 2005، ص 5-6).

وقد أوضحت بعض نصوص الدستور في العالم أهمية الأحزاب السياسية، فمثلاً الدستور الفرنسي لعام 1958م، نص في المادة (4) على أن "تسهم الأحزاب والجماعات السياسية في التعبير عن الرأي بالاقتراع، وهي تتكون وتباشر نشاطها بحرية، ويجب عليها أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية"، وتتضمن المادة (5) من الدستور المصري لسنة 1971م، المعدلة في عام 1980م، على أن "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري، المنصوص عليها في الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية (الشرقاوي، 2005، ص 7).

**المرحلة الثالثة:** وقد جاءت مع حكم جورج الثالث (George III) 1760-1820، وقد تطور النظام البرلماني البريطاني، وفي هذه المرحلة أصبح من المقرر بأنه لا يمكن للوزارة أن تقوم في الحكم وممارسة عملها إلا بعد تأييد أغلبية أحد الحزبين الحاكمين في ذلك الوقت، وهما المحافظون والأحرار.

حيث إن النظام السياسي البريطاني ينقسم إلى ثلاث هيئات حاكمة: الملك، وهو رمز للوحدة الوطنية، ومجلس اللوردات، والعموم الذي تنتشق عنه الحكومة (الوزارة)، حيث كان في السابق تعيين اللوردات عن طريق الملك، لكن في الوقت الحاضر تقوم الحكومة باقتراح بعض الأسماء على الملك حتى يتم تعيينهم في المجلس مكافأة لهم؛ مقابل خدمتهم بريطانيا، أما عن مجلس العموم فيتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مدة خمس سنوات، أما عن قانون الانتخاب المتبع لديهم فهو الترشيح الفردي في الدوائر، والفائز من يحصل على أغلبية الأصوات في الدائرة التي كان قد ترشح عنها، وهناك وظائف لمجلس العموم، وهي الرقابة والتشريع، وتتبع بريطانيا نظام الحزبين؛ أي يتم من خلالها تشكيل حكومة برلمانية تتكون من حزب، والحزب الآخر يكون معارضا (الكاظم والعاني، 1990، ص76).

وإلى جانب الحديث عن النظام البرلماني البريطاني - الذي يتصل فيه بشكل أساس وكبير موضوع الأحزاب السياسية - تعد الهيئات الانتخابية إحدى أهم عناصر النظام السياسي في بريطانيا، التي تتمثل في الأحزاب التي تعد هيئة تشريعية في داخل المجالس البرلمانية.

وكانت نشأة الأحزاب في النظام البريطاني تقوم على العديد من الولاءات الأيديولوجية والجغرافية والطبقية والاجتماعية؛ حيث كان حزب العمال يقوم على دعم الاتحادات التجارية والطبقات الفقيرة، أما حزب المحافظين فجاء من الطبقات الرأسمالية وأعلى الطبقات في المجتمع (سلامة، 1994، ص174).

وقد اعتمدت بريطانيا في نظامها السياسي على نظام الحزبين؛ وذلك لوجود حزبين يسيطران على السلطة، وهما: حزب المحافظين وحزب الأحرار؛ حيث كان الأول يمثل الطبقات الرأسمالية كما أسلفنا سابقا، أما حزب الأحرار فكان يمثل أصحاب الأراضي الكبرى، وفيما بعد ظهر حزب آخر على الساحة السياسية البريطانية، وهو حزب العمال الذي أخذ صفة المعارضة، وقد وصل لأول مرة إلى الحكم عام 1924م، ومنذ عام 1945م، ولغاية هذه اللحظة، أخذ نظام الحزبين يتطور بشكل كبير في النظام البرلماني في بريطانيا بجانب

العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، لكن يبقى الدور الأكبر في تشكل الحكومة البرلمانية لصالح الحزبين اللذين يعملان على تشكيل الوزارة بالأغلبية والحزب الآخر يعمل على المعارضة (الدليمي، 2001، ص83-84).

### المطلب الثالث: نشأة الأحزاب السياسية والتجارب الأردنية في الحكومات البرلمانية

تم تأسيس أول حكومة في الأردن في 11 نيسان 1921م، وكانت برئاسة رشيد طليح، وقد اعتمدت على الموظفين المؤهلين من العرب السوريين والفلسطينيين والبريطانيين (الشناق، 2012، ص 168-171).

وكانت نشأة الأحزاب السياسية في الأردن بشكل أساس ولموس بعد تكوين إمارة شرق الأردن خلال الفترة 1921-1946م، حيث عملت الحكومة على إيجاد التعددية الحزبية، وذلك من خلال اتساع المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية، وقد جاء في القانون الأساسي عام 1928م، المادة (11) من "إن جميع الأردنيين لهم الحرية في أن يعربوا عن آرائهم، ونشرها، وأن يعقدوا الاجتماعات معاً، وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون"، وقد أخذت الأحزاب في هذه الفترة طابع التجمعات البرامجية؛ حيث إنها لم ترق إلى مستوى العمل الحزبي الأصيل، وكانت تتادي في أغلبها بمطالب مكررة بين الأحزاب السياسية التي كانت موجودة في تلك الفترة (السليحات، 2012، ص301).

وكانت الأحزاب تجمعات لشيوخ العشائر وأعيان المدن وبعض المثقفين، واتسمت بالهشاشة وتنافر المصالح بينها، وسار فيها طابع روح الفردية القوية، وقد سهل هذا الأمر اختراقها ونفي قياداتها إلى دمشق، وقد تولى محمد صبحي أبو غنيمه قيادة المعارضة في الأردن، حيث تشكلت الأحزاب في تلك الفترة ومنها: الحزب الوطني الأردني، وجماعة الشباب الأحرار الأردنيين (السوارية، وملكاوي، والشرعة، 2005، ص106).

وبعد استقلال الأردن في عهد الملك عبدالله الأول عام 1946م، وانتهاء الانتداب البريطاني رغم بقاء بعض كياناته على الأرض، تشكلت الأحزاب السياسية بشكل كبير على الساحة السياسية داخل الأردن، وذلك بعد أحداث فلسطين النكبة عام 1948م، كما أدت وحدة الضفتين عام 1950م، إلى انتشار التعليم؛ مما أدى إلى الإقبال على الأحزاب والتنظيمات، ووجد المثقفون ضرورة تنظيم صفوف الشعب لمواجهة الاخطار التي يواجهها من قبل الهيمنة البريطانية (السوارية وملكاوي والشرعة، 2005، ص 106).

من خلال التحريك والتعبئة التي أوصلت الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي (السليحات، 2012، ص 302). ورغم ذلك بقيت بعض الأحزاب السياسية القومية واليسارية تمارس عملها في الخفاء، وتم تصنيف جماعة إخوان المسلمين على أنها جمعية اجتماعية، وبقيت نشطة طوال هذه الفترة (السليحات، 2012، ص 302).

ومن الأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية الأردنية في تلك الفترة هي: حركة القوميين العرب، وحركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الوطني الاشتراكي، والحزب الشيوعي (الشناق، 2012، ص 297).

وبعد توقف العمل الحزبي في الأردن، جاء عام 1989م الذي كان حافلاً في الاحتجاجات والمظاهرات في محافظات المملكة، والتي اقترح بعدها جلالة الملك الحسين بن طلال مشروعاً ينظم من خلاله الحياة السياسية، وعرف باسم الميثاق الوطني وهو وثيقة سياسية؛ من أجل توضيح الطريق للمسيرة السياسية، وإرساء قواعد العمل الوطني العام، وتحديد مناهجه، وإيجاد أنظمة عامة لممارسة التعددية السياسية والأسس الديمقراطية؛ من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي، على ألا يكون هذا الميثاق بديلاً عن الدستور، وإنما لتفعيل ثوابته ومبادئه (مشاقبة، 2010، ص 296)، وقد شمل الميثاق أموراً عديدة، من أهمها قانون الأحزاب السياسية (Karla, 1997, p14)، وهذا دلالة واضحة على التحول الديمقراطي الذي شهدته المملكة بعد فترة طويلة من الانقطاع عن الأحزاب السياسية للعمل في العلن.

وبعد تلك الأحداث، تشكلت ثلاث حكومات شبه برلمانية هي: حكومة مضر بدران 1989/12/4م والتي بقيت حتى 1991/6/8م، وحكومة طاهر المصري 1991/6/22-9م، وحكومة الشريف زيد بن شاكر 1991/11/22م والتي بقيت حتى 1993/5/29م، وقد شكّلت تلك الحكومات بالتشاور مع الكتل النيابية (محافظة، 2013)، في ذلك لوقت.

استمر العمل على هذا النهج في إشراك النواب في الوزارة مدة ثماني سنوات حتى عام 1997م، (منسي، 2014).

أما بالنسبة للحياة البرلمانية في الأردن، فقد عادت بعد فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية عام 1988م، حيث استؤنفت الحياة النيابية داخل الأردن وكانت أول انتخابات عامة في 1989/11/8م وذلك بعد الازمة الاقتصادية التي رافقتها احتجاجات في مختلف محافظات المملكة (مشاقبة والخليلة، 2016، ص 124).

وشاركت المرأة في هذه الانتخابات وكانت المشاركة كبيرة

وجدت المملكة الأردنية الهاشمية العديد من الظروف الصعبة بعد تولي الملك الحسين بن طلال السلطة في عام 1952م (السوارية وملكاوي والشرعة، 2005، ص 120-121-122)، وبعد عام 1953م، نشأت أطر حزبية ونقابية، أسهم فيها العديد من فئات المجتمع الأردني، من مثل المثقفين، وطلاب المدارس، وأصحاب المهن الخاصة، وبعد زيادة الوعي السياسي في المملكة صدر قانون الأحزاب الأردني في 1955/3/30م، الذي نص على ألا يقل عدد الاعضاء داخل الحزب عن عشرة أشخاص (الشناق، 2012، ص 296).

وفي عهد جلالة المغفور له الحسين بن طلال ألغيت جميع ملامح الهيمنة الأجنبية، خصوصاً البريطانية منها، وعمل على تعريب قيادة الجيش في عام 1956م، وذلك في عهد حكومة سمير الرفاعي، وفي العام نفسه في 22 آذار، شكلت حكومة وطنية برئاسة سعيد المفتي، حيث تمتعت الأحزاب السياسية في عهده بكامل حريتها، وعملت تلك الأحزاب على المطالبة بحل مجلس النواب، والعمل على إجراء انتخابات جديدة، وبالفعل جرت انتخابات في حكومة إبراهيم هاشم في العام نفسه، وكانت السابقة الأولى لمشاركة جميع الأحزاب السياسية في الانتخابات، وقد حصل الحزب الوطني الاشتراكي على الأغلبية داخل المجلس، وشكلت الحكومة برئاسة سليمان النابلسي، وكانت هذه أول حكومة برلمانية في عهد المملكة الأردنية الهاشمية التي أقيمت في عام 1957م، بعد الخلافات العديدة التي دارت بين حكومة النابلسي وجلالة الملك الحسين بن طلال، وقد كان سبب الخلاف أن حكومة النابلسي ذات اتجاه نصري، حيث دخل الأردن في حلف مع أمريكا في مبدأ ايزنهاور (Eisenhower Doctrine) الذي دخله بعد العداء الذي حصل بينه وبين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعد العدوان الثلاثي على مصر، ووقوف الأردن بجانب الأخيرة (السوارية وملكاوي والشرعة، 2005، ص 120-121-122).

وبعد إقالة حكومة النابلسي، عمل الملك حسين على تكليف فخري الخالدي، بتشكيل الوزارة في 16 إبريل 1957م، لكن لم تستمر هذه الوزارة طويلاً؛ بسبب التصعيد في الأحداث الداخلية، وقدمت الحكومة استقالته في 24 إبريل 1957م، وبعدها تم تشكيل وزارة إبراهيم هاشم، وأعلن في حكومته عن الأحكام العرفية في الأردن؛ وعلى غرار ذلك حُلّت جميع الأحزاب السياسية (الشناق، 2012، ص 316).

وفي هذه الفترة كانت الأحزاب السياسية، قد خرجت عن الحدود المرسومة لها من قبل الدولة الأردنية، بل كانت تتعدى حدودها لخدمة دول أخرى تريد الهلاك للدولة الأردنية، وذلك

المكونات والشرائح السياسية الأردنية، ووجد الكثير أن ذلك القانون الصادر ينطوي على تعقيد كبير؛ حيث إنه لا ينسجم مع فكرة تطوير العمل الحزبي داخل الأردن (مسودة مشروع قانون الأحزاب الأردنية، ص2).

### المبحث الثالث

#### إمكانية قيام حكومة برلمانية في الأردن في ظل تعديلات

##### الدستور وقانوني الانتخابات والأحزاب.

#### المطلب الأول: الربيع العربي وأثره على إيجاد إصلاحات سياسية في الأردن

شهدت المنطقة العربية عددا كبيرا من المظاهرات والاحتجاجات على بعض الأنظمة؛ حيث خرجت تلك الشعوب متحدية حاجز الخوف، ونادت بالإصلاحات السياسية في بلدانها، كما أن بعضها كان سقف مطالبه عاليا ليصل إلى المطالبة بالإطاحة بالأنظمة السياسية، وكان ذلك من خلال تنظيم الاحتجاجات السلمية الواسعة في الساحات والمدن.

فقد نودي بإسقاط النظام في ثورات كل من: تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا (لعروسي، 2011، ص132)، وبالفعل نجحت تلك المظاهرات في إسقاط الأنظمة السياسية فيها، لكن بقي نظام واحد وهو النظام السوري، وكان سبب المناداة في الإطاحة بتلك الأنظمة عدم مقدرة استجابة الأنظمة للمطالب الشعبية ومواجهتها في القمع والقوة.

كان للمملكة الأردنية الهاشمية نصيب من تلك الاحتجاجات السلمية، لكن تعاملت الدولة الأردنية مع تلك الاحتجاجات بكل هدوء، وتفهمت الشارع الأردني وما يطالب فيه من إصلاحات سياسية تهم المواطن الأردني. وقد جاء الحراك الشعبي في الأردن ليعبر عن رفضه التقاليد كافة التي اتبعتها القوى السياسية في سعيها إلى إيجاد الإصلاح وتعميق التجربة الديمقراطية، وقد كان لذلك الحراك العديد من الوسائل التي استخدمها، مثل الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (سلامة، 2013، ص13).

واستجابة من النظام الأردني للمطالب الشعبية، عملت الدولة الأردنية في عام 2011م، على إجراء تعديلات دستورية، شملت (42) مادة دستورية، وكان منها إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، تكون مهمتها الإشراف على العمليات الانتخابية التي تجري في المملكة، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة (67) المعدلة من الدستور "تشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية الانتخابية النيابية، وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى، يقرها مجلس الوزراء" (نصراوين 2016، ص527).

جدا، حيث كان تنافس كبير بين القوى على الساحة السياسية الأردنية وقد حصلت جماعة الإخوان المسلمين على 22 مقعداً والاسلاميون المستقلون على 11 مقعداً، وفي 8/11/1993م جرت الانتخابات للمجلس الثاني عشر على اساس الصوت الواحد، بدلاً من نظام الانتخاب بالقائمة وقد حصلت المرأة على مقعد واحد، اما عن مجلس النواب الثالث عشر 1997-2001م فقد حصلت الانتخابات وكانت العديد من القوى السياسية مقاطعة لها ومن هذه القوى: جبهة العمل الاسلامي (الإخوان المسلمون)، والحزب الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي، وحزب العمل القومي، والجبهة الأردنية الدستورية، وحزب الانصار العربي، والحركة القومية الديمقراطية بالإضافة الى ذلك عملت النقابات المهنية على تأييد قرار المقاطعة، وكان السبب هو قانون الصوت الواحد (مشاقبة والخليلة، 2016، ص 125).

وقد عبّر عن قانون الصوت الواحد بأنه صوت مجزوء؛ حيث لم يمثل ذلك القانون المجتمع في العملية الانتخابية، والذي أثر بدوره سلباً في قانون الأحزاب السياسية والعملية الحزبية؛ حيث أبعد هذه القانون الأحزاب السياسية عن العملية الانتخابية، وجعلها بمنزلة لعبة غير قادرة على تحقيق أهدافها التي تصبو إليها (عريبات، 2011، ص 36).

وفي عام 2001م صدر قانون الانتخابات رقم 34، وهو قانون مؤقت جرت على غرارة انتخابات في 17 حزيران 2003 وعرف في المجلس الرابع عشر وزادت المقاعد النيابية من 80 مقعد الى 110 مقعد، وقد خصص للنساء 6 مقاعد، وفي 20/11/2007م، جرت الانتخابات البرلمانية للمجلس الخامس عشر، وفي 2010 صدر قانون مؤقت رقم 9 وسمي في قانون الدوائر الوهمية وجرت عليه انتخابات البرلمان السادس عشر ووصل عدد أعضاء المجلس الى 120 عضواً (مشاقبة والخليلة، 2016، ص 126).

أما عن قانون الأحزاب السياسية، فقد طرأ عليه العديد من التعديلات التي جاءت قبل عام 2011م؛ حيث عدل قانون الأحزاب في عام 1992م رقم 32، الذي حل محل القانون المعطل رقم 15 لسنة 1955م، حيث أبدت الكثير من الأوساط السياسية ارتياحا لذلك التعديل، خصوصاً في إحياء التعددية السياسية والحزبية من جديد على الساحة السياسية، وسُجل 38 حزباً سياسياً بناء على ذلك القانون، وفي عام 2007م جاء القانون المعدل لما قبله وذلك في القانون رقم 19، حيث أخذ ذلك تعديلات واسعة وكبيرة، ومن أهمها أن يتم تشكيل الحزب من 500 عضو، بدلاً من 50 عضواً، ومن خمس محافظات على الأقل، حيث أظهر ذلك القانون الانقسامات داخل



ينص عليها القانون. أما المادة الثانية فهي (127) من الدستور، حيث أضيف بند ثالث عليها، وقد نصت "يعين الملك قائد الجيش ومدير المخابرات ويقلها ويقبل استقالتهما" (الجريدة الرسمية، 2014).

وقد عُدَّت تلك التعديلات خطوة إضافية للإصلاح الدستوري الذي يسعى إلى حياة ديمقراطية، والذي تهدف أيضا إلى تطبيق الحكومات البرلمانية التي أخذت حيزا كبيرا في الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني ابن الحسين؛ حيث عرض جلاله الملك نماذج عن تكوين الحكومات البرلمانية والتعدد السياسي، ومنها (إسبانيا وبلجيكا)، وأكد أهمية دور الأحزاب السياسية في العمل البرلماني للسير على طريق الديمقراطية التي تمثل الشعب في البرلمان، وإمكانية دخول جميع الأطياف السياسية والحزبية للمنافسة والوقوف على القضايا الوطنية التي تهمهم، وتهم جميع أطياف المجتمع الأردني (الورقة النقاشية الثانية للملك عبد الله الثاني، 2013).

إلى جانب ذلك، جاء توسيع صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات واستقلالها؛ الأمر الذي وجده بعضهم فرصة لتعزيز ثقة المواطن في مقدرة الهيئة على إيجاد انتخابات نزيهة وعادلة، وأيضاً تشجيع الأحزاب السياسية على خوض الانتخابات، أما عن حق الملك في تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات؛ فقد كان الهدف منه إبعاد هذين المنصبين عن أي منازعات سياسية قد تحصل بين الملك ورئيس الوزراء في الحكومات البرلمانية (نصراوين، 2016، ص538).

حيث ينظر الى منح الملك صلاحيات يمارسها من خلال الدستور في تعيين قائدي الجيش والمخابرات هو بمثابة مقدمة لسحب صلاحياته الفعلية ولاحقا الدستورية في كافة المجالات الاخرى وذلك من اجل خطة الاصلاح السياسي (حتر، 2014).

اما بالنسبة لمفهوم الحكومات البرلمانية-من وجهة نظر جلاله الملك عبد الله- هو ترتيب العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ أي أن تكون السلطة التنفيذية خاضعة للأغلبية النيابية، وذلك من خلال منح الثقة أو حجبها، وقد كُرس ذلك من خلال التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لعام 2011م، في آلية منح الثقة، ويجب على الوزارة المؤلفة إيجاد أغلبية نيابية للحصول على الثقة في شخص رئيس الوزراء، حيث من الممكن أن يكون رئيس الوزراء المكلف وفريقه الوزاري من داخل مجلس النواب أو من خارجه أو يكون مزيجاً من الاثنين معاً، ويجيز الدستور الجمع بين الوزارة والنيابة (الورقة النقاشية الثالثة للملك عبد الله الثاني، 2013).

كما جاء عام 2012م، في الأردن حافلا بالتعديل على قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات؛ حيث نصت المادة (6) المعدلة من الدستور " يجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص من سبع محافظات، على ألا تقل نسبة النساء بينهم عن 10 بالمئة، ونسبة المؤسسين من كل محافظة عن 5 بالمئة" (صحيفة الرأي، 2012). إن ذلك القانون لم يختلف كثيراً عن القانون الصادر في عام 2007م سوى في أمور طفيفة منها زيادة عدد المحافظات من خمسة إلى سبعة وإشراك العنصر النسائي فيه، حيث لم تتغير سياسة سيطرة السلطة التنفيذية على طابع تأسيس الأحزاب السياسية ودورها في العمل وإنهاء صلاحيتها (نصراوين، 2012).

وصدر قانون الانتخابات رقم 25 لعام 2012م والقانون المعدل رقم 28 لعام 2012م في تاريخ 2012/7/25م، ووصل عدد المقاعد النيابية الى 150 مقعداً خصص 108 مقاعد للدائرة الانتخابية المحلية بينما حدد للكويتا النسائية 15 مقعداً و 27 مقعداً للدائرة الانتخابية العامة، ودائرة واحدة عامة على مستوى الوطن (مشاقبة، والخليلة، 2016، ص126).

### المطلب الثاني: قراءة في التعديلات التي طالت الدستور الأردني وقانوني الأحزاب والانتخابات أولاً: التعديلات على الدستور الأردني:

ان التعديلات الدستورية لعام 2011 الغت بعض مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، واعادة نوعاً من التوازن الى العلاقة بين السلطات الثلاث داخل الدولة الاردنية، حيث انه تم تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية وذلك من خلال اثناء حق السلطة التنفيذية في تأجل الانتخابات وتحديد حالة الضرورة لإصدار القوانين المؤقتة، اما في ما يتعلق في حل البرلمان فإن للسلطة التنفيذية الحق في حله وذلك بشرط ان تقدم الحكومة التي يحل مجلس النواب في عهدها باستقالة بشكل خطي خلال اسبوع من تاريخ الحل، كما انه لا يجوز اعادة تكليف نفس رئيس الوزراء لإعادة تشكيل حكومة جديدة، اما عن السلطة القضائية واستقلالها عن الحكومة فقد تم تحقيق ذلك من خلال انشاء المجلس القضائي العالي (نصراوين، 2013، ص235).

وقد لحق تلك التعديلات الدستورية لعام 2011م، تعديلات جديدة في عام 2014م، لكن هذه المرة أخذ تعديل مادتين اثنتين: الأولى تعلقت في الهيئة المستقلة للانتخابات التي شملت الانتخابات البرلمانية والبلدية معاً، وأي انتخابات أخرى

**ثانياً: قانون الأحزاب السياسية الأردني**

والحزبية وقامت الانتخابات البرلمانية على قانون التصويت للقائمة، ثم ألغي في عام 1993م، والذي حمل في طياته قانوناً انتخابياً جديداً قام على نظام الصوت الواحد للناخب الأردني، وعلى أساسه بقي هذا القانون طوال المراحل التشريعية (البرلمانية) حتى عام 2010م.

وفي إنتخابات 2013م، ادارت الهيئة المستقلة للانتخابات العملية الانتخابية في جميع مراحلها للمرة الاولى بعد تأسيسها، حيث تم تطبيق جميع المعايير الدولية واعتماد الممارسة الفضلى ومنع تكرار التصويت، وكان طبيعة القانون الانتخابي يحتوي على صوت على المستوى المحلي لكل دائرة وصوت لكل قائمة على المستوى الوطني، حيث كانت أكثر نسبة تصويتاً في هذه الانتخابات في محافظة الكرك في لواء فقوع، إذ وصلت نسبة التصويت فيها 89,9% وهي الاعلى في المملكة مقارنة مع الدائرة الثانية في محافظة العاصمة عمان حيث بلغت نسبة التصويت 37,35% (مشاقبة والخليلية، 2016، ص 127-128).

ويعد العديد من التعديلات التي طالت الدستور الأردني وقانون الأحزاب السياسية لسنة 2015م عمل مجلس الأمة السابع عشر على اقتراح مشروع قانون انتخابي جديد، حيث جاء قانون رقم (6) لسنة 2016، بقانون جديد للانتخابات مجلس النواب الأردني، حيث نصت المادة (8) من القانون المعدل "تقسم المملكة إلى دوائر انتخابية، يخصص لها مائة وخمسة عشر مقعداً وفقاً لنظام خاص يصدر لهذه الغاية، على أن يتضمن ما يلي: العاصمة خمس دوائر، ومحافظة إربد أربع دوائر، والزرقاء دائرتان، أما عن باقي المناطق: (محافظة البلقاء، والكرك، ومعان، والمفرق، والطفيلة، ومادبا، وجرش، وعجلون، والعقبة، وبدو الشمال، وبدو الوسط، وبدو الجنوب)، فكل منهم دائرة واحدة، ونصت الفقرة (ب) من المادة نفسها على أن يخصص للنساء خمسة عشر مقعداً، بواقع مقعد واحد لكل محافظة، وقد نصت الفقرة (ج) من المادة نفسها على أن يتم معاملة دوائر البادية (الشمالية، والوسطى، والجنوبية) معاملة المحافظة، ونصت المادة (9) في الفقرة (د) "على المرشحين عن المقاعد المخصصة للشركس والشيشان والمسيحيين أن يترشحوا ضمن قوائم في الدوائر الانتخابية التي خصص لها فيها مقاعد، وقد نصت الفقرة (أ) من المادة نفسها "يتم الترشح لملء المقاعد النيابية المخصصة للدائرة الانتخابية بطريق القائمة النسبية المفتوحة"، وقد نصت الفقرة (ج) من المادة نفسها على آلية التصويت "يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً، ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم" (الجريدة

لا يعد هذا التعديل الأول لقانون الأحزاب الأردني، بل هو الرابع من نوعه بعد رجوع الحياة الحزبية والتعددية السياسية على الساحة السياسية الأردنية، بعد عام 1989م، وإقرار قانون الأحزاب عام 1992م، وما تلاه أيضاً من تعديلات عليه في الأعوام 2007، و2012، وصولاً إلى آخر تعديل في عام 2015م.

وقد جاء قانون الأحزاب رقم (39) في صياغة جديدة، اختلفت عن ما قبلها؛ حيث نصت المادة (6) الفقرة (أ) " يجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن مائة وخمسين شخصاً" (الجريدة الرسمية، 2015). وتم إلحاق الأحزاب للتسجيل في وزارة التنمية السياسية بدلاً من وزارة الداخلية، ولم يتم تحديد سقف التبرعات لها، وقد عبر عدد من أمناء الأحزاب عن تخفيض نسبة الأعضاء الذين من المفترض أن يسجلوا في الحزب؛ أي من 500 عضو إلى 150 عضواً، بأن ذلك سوف يعمل على فتح الأبواب أمام أصحاب رؤوس الأموال لفتح أحزاب خاصة بهم؛ حتى يصلوا إلى البرلمان، ويعملوا على تحقيق مصالحهم الخاصة (كراسنه، 2015).

إن إلحاق تسجيل الأحزاب بوزارة التنمية السياسية بدلاً من وزارة الداخلية أمر طبيعي؛ وذلك أن الأولى هي المعنية بشكل كبير بالأمور السياسية، كون أن الأحزاب من أهم وظائفها التنشئة والتنمية السياسية. كما أن إلحاقها بتلك الوزارة ما هي إلا رسالة كبيرة من قبل الدولة الأردنية في أن الانضمام إلى الأحزاب لا يخيف، بل هو حق مشروع لكل مواطن أو مواطنة أردنية، كذلك الأمر نلاحظ أن قانون الأحزاب المعدل لعام 2012م، اشترط أن يكون هناك تمثيل من أعضاء الحزب من سبع محافظات، وإشراك 10 بالمائة من النساء، لكن نجد القانون الجديد لسنة 2015م، لم يذكر التمثيل للمحافظات في الحزب، ولم يصرح أيضاً عن مشاركة النساء، وعن أهم عنصر وهو العنصر الشابي.

وفي عام 2015م وصلت عدد الاحزاب السياسية الأردنية المسجلة بصفة رسمية الى 37 حزباً سياسياً التي بدورها تمحورت في أربعة اتجاهات وهي: التيار القومي والتيار اليساري، والتيار الاسلامي والتيار المحافظ أي المعتدل (مشاقبة وخليلية، 2016، ص 63).

**ثالثاً: قانون الانتخابات لمجلس النواب الأردني:**

مرت الأردن في العديد من الانظمة الانتخابية المختلفة منذ عهد الامارة لغاية الان، لكن وبعد عام 1989م شهدت الساحة السياسية الأردنية تطورات كبيرة ومنها: عودة الحياة السياسية

الرسمية، 2016).

وقد مثل قانون الانتخابات الأردني الذي قام على أساس الصوت الواحد منذ عام 1993م حالة عدم استقرار في الشارع الأردني وذلك من خلال انتقاده وقيام العديد من القوى السياسية على مقاطعة الانتخابات بناء على ذلك القانون، حيث وجد ان المجيء بقانون الصوت المتعدد أمر ضروري؛ حتى يتم إعادة لحمة المجتمع الأردني، وإرجاع النمو الحزبي على الساحة السياسية، ومن أجل وصول الكفاءات وأصحاب الطرح البناء الذي يقود المنظومة التشريعية والديمقراطية في الأردن إلى مسارها الصحيح، أن العودة إلى ذلك القانون سوف يحقق تشكيلا يعرف بالحكومات البرلمانية؛ حتى تقوم على أساسها ديمقراطية حقيقية وفاعلة (الحموري، 2014)، وأن هذا القانون الذي أخذ في النظام الانتخابي النسبي القائمة المفتوحة، يمثل التوزيع العادل للمقاعد حسب الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي في المملكة، كما يتسنى للأحزاب السياسية والهيئات جميعها والأفراد الدخول في العمل البرلماني (الداود، 2014).

وفي حديث لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حول قانون الانتخابات البرلمانية والذي عبر عنه قائلاً " أن هذا القانون ينهض بالعملية الانتخابية، ويوفر الفرصة لتعزيز مسيرة الإصلاح وتطوير الحياة البرلمانية والتشريعية، وتعزيز الديمقراطية، فقد اعتمد هذا القانون نظام القائمة النسبية المفتوحة ووسع الدائرة الانتخابية، ما يفتح المجال أمام مشاركة أطراف أوسع في العملية الانتخابية، ويتيح للأحزاب والقوى والتكتلات السياسية الترشح ضمن قوائم موحدة، والتي يتوقع منها تأسيس ائتلافات برلمانية وتحالفات متعددة الاتجاهات داخل البرلمان تسهم في تعزيز مسيرة الأردن الإصلاحية" (صحيفة الدستور، 2016).

#### الخاتمة

الأجهزة السياسية المتصلة بالنظام، وتلعب العشائرية دورا كبيرا في التأييد والولاء للنظام السياسي (الطويبي، 2011، ص143).

ومنذ عام 1921م، أي بعد تأسيس إمارة شرق الأردن على يد العائلة الهاشمية، كان للعشائر دور كبير في بقاء النظام السياسي واستقراره، وقد كانت العشائرية ذات كيان اجتماعي، وهي من أهم المكونات التي استند إليها النظام السياسي الأردني منذ نشأته الأولى لغاية هذه اللحظة، فالعلاقة الثنائية بينهما كانت تقوم على الشرعية الدينية والاجتماعية والسياسية في وقت واحد، حيث عمل العديد من المتنفذين من أبناء العشائر، الذين اندمجوا في الأعمال الحزبية والنقابات، على تهميش الدور العشائري في الحياة السياسية؛ من أجل تحقيق مصالحهم؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور الاحتجاجات من قبل العديد من الحركات في محافظات المملكة، خصوصا بعد مجيء أحداث الربيع العربي في عام 2011م (المجالي، 2013، ص23).

وبعد عام 2011م، قامت الدولة الأردنية بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على الساحة الأردنية بعد الاحتجاجات التي انطلقت طالب فيها الجميع من فئات المجتمع الأردني، وكان دور النظام الاستجابة إلى تلك المطالب، وإجراء العديد من الإصلاحات التي طالت أمورا اقتصادية ودستورية أيضاً، وقد صنع الأردن ربيعا عربيا، خاصة في التوجه إلى تلبية مطالب الشعب الذي يرغب في عيش كريم وحياة سياسية ديمقراطية، وإبعاد أي متنفذ يريد تحقيق مصالح شخصية أو شبه شخصية.

يعد قيام حكومة برلمانية في الأردن من أهم الموضوعات التي شغلت حيزا كبيرا في فكر جلالة الملك عبد الله الثاني، والذي وجدناه في أوراقه النقاشية التي طرحها على الشعب الأردني والمهتمين بالعمل السياسي، كحوار وطني يسعى في ذاته إلى تكريس العمل تجاه قيام مثل تلك الحكومات التي يجب أن تستند إلى أحزاب سياسية فاعلة.

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية الأردنية، فهي ليست وليدة اللحظة، بل هي قديمة منذ نشأة الدولة الأردنية ومرحلة الإمارة، وقد كانت الأحزاب في بدء الأمر تستند إلى قوى القبائل والشيوخ وبعض المثقفين الذين وجودا ضرورة قيام أحزاب سياسية؛ من أجل مواجهة الانتداب البريطاني في ذلك الوقت، لكن تعرضت بعض الأحزاب للتدخل الخارجي؛ الأمر الذي أدى إلى إيقاف العمل الحزبي في الأردن حتى قيام أحداث

#### المبحث الرابع

##### بنية المجتمع الأردني وعلاقته في النظام السياسي

بلغ عدد سكان المملكة 9,531,712 نسمة في عام 2015 مما زاد بشكل كبير بعد عام 2011م، في حين بلغ عدد السكان الأردنيين 6,613,587 أي نسبة 69,4 %، و30% من السكان غير الأردنيين ونصفهم من السوريين الذين بلغوا 1,3 مليون (دائرة الإحصاءات العامة، 2016).

يمكن القول إن الدولة الأردنية مرت في ثلاث مراحل منذ تأسيسها: المرحلة التقليدية، والمرحلة الانتقالية التي جاءت بعد الاستقلال، وصولاً إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية التي من خلالها كان التنظيم بين الدولة والمجتمع، وتأخذ الدولة الأردنية طابع العشائرية؛ حيث إن ذلك الطابع له تأثير كبير على

## التوصيات

1. تعديل قانون الأحزاب السياسية الأردني لسنة 2015م، خصوصاً فيما يتعلق ببنية الحزب وعدد الأعضاء، وأن تتم إعادة صياغته بما يتناسب مع تمثيل جميع المحافظات الأردنية داخل الحزب الواحد، بدلاً من أن يتم تشكيل الحزب من محافظة واحدة أو من عدد من المنتفذين، وأن يتم ذكر العنصر النسائي والشبابي في صياغته بشكل صريح، حتى يكون طابع الحزب ديمقراطي وغير مقتصر على فئات محددة.
2. الإسراع من قبل الأحزاب السياسية في وضع برامج واضحة وهادفة للمراحل البرلمانية القادمة، وضرورة أن تكون تلك البرامج على قدر كبير من المسؤولية، وأن تقوم على عمل ورشات توعويه لها؛ حتى تقدم للأفراد أهمية العمل الحزبي، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتمتع بحس وطني كبير، يجعلها تقوم على خدمة المجتمع الأردني والدولة معاً، والوصول إلى أعلى درجات الديمقراطية التي يطمح إليها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.
3. النظر في النظام الانتخابي لعام 2016م، من ناحية تكريس نسبة الحسم فيه من أجل تشجيع مشاركة الأحزاب السياسية في البرلمان
4. ضرورة ان يتبع هذه الدراسة دراسات اخرى تقوم بدورها على رصد كل ما يتعلق في النظام السياسي الأردني وخصوصاً فيما يتعلق في تحقيق الحكومة البرلمانية.

الكتاب الثاني التطور المنهجي وبناء المقاييس، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة.

عبدالله، شادية فتحي (2005) الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، الطبعة الاولى، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن.

بلقيس، أحمد مصور (2004) الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مصر، مكتبة مدبولي.

الشرقاوي، سعاد (2005) الأحزاب السياسية (أهميتها-نشاطها-نشاطها)، كلية الحقوق جامعة القاهرة.

موريس، ديفرجيه (2011) ترجمة علي مقلد سعد، الأحزاب السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

الشرقاوي، سعاد (2007) النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق جامعة القاهرة.

الكاظم صالح جواد، والعاني علي غالب (1990) الانظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية الحقوق.

فوزي، ابو ذياب (1971) المفاهيم الحديثة للانظمة والحياة

1989م في محافظات الجنوب.

الأمر الذي أدى إلى الرجوع إلى العمل السياسي والحزبي على الساحة السياسية الأردنية من جديد، والقيام بحياة برلمانية، وإشراك فئات المجتمع الأردني كافة، وبشكل خاص الأحزاب السياسية؛ حتى يكون لها دور سياسي ووطني، وقد كانت هذه الفترة يلتفتها العديد من الانتقادات، من أهمها الانتقادات التي وجهت لقانون الانتخابات الذي صدر عام 1993م، في نظام الصوت الواحد؛ الأمر الذي أدى إلى مقاطعة الانتخابات من قبل العديد من القوى السياسية.

وبعد عام 2011م، جرت العديد من الاحتجاجات على الساحة السياسية العربية، التي عرفت بالربيع العربي. وقد كان للأردن نصيب منه في قيام حركات احتجاجية للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية، حيث استجابت الدولة الأردنية لتلك المطالب؛ وذلك في محاولة منها لاحتواء الاحتجاجات وتنفيذ مطالبها؛ حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات خلال عامي 2011 و2016، على قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، خاصة الإصلاحات التي ادخلت على الدستور في الأعوام 2011م و2014م و2016م.

أن التعديل الذي جاء على الدستور في عام 2014م المادة (127) منه كما تم قراءتها في الدراسة، وقانون الانتخاب لعام 2016م المعدل الذي أخذ في نظام القائمة النسبية المفتوحة، سوف يكون لهما دور إيجابي وأثر كبير في الوصول إلى الحكومة البرلمانية في المستقبل.

## المصادر والمراجع

- الكتب
- مشاقبة، امين (2010) التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان، دار الحامد للنشر.
- الشناق، عبد المجيد (2012). تاريخ الأردن وحضارته، دائرة المكتبة الوطنية، عمان-الأردن.
- المشاقبة امين والخليلة هشام (2016) الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الأردن، منتدى الفكر العربي، الطبعة الاولى، عمان-الأردن.
- العاني حسان، محمد شفيق (1986)، الانظمة السياسية الدستورية المقارنة، جامعة بغداد.
- هيوود، اندرو (2013) ترجمة لبنى الريدي، النظرية السياسية: مقدمة، الطبعة الاولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة.
- السيد، رشاد (2011) القانون الدولي العام في ثوبه الجديد، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- القصبي، عبد الغفار رشاد (2006) مناهج البحث في علم السياسية

السياسية، در النهضة العربية، بيروت.

الدلمي، حافظ علوان (2001)، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دائر وأتل، عمان.

السوارية نوفان وملكاوي حنان والشرعة ابراهيم (2005) تاريخ الأردن وحضارته، دائرة المكتبة الوطنية الوطنية، عمان.

تانسي ستيفن وجاكسون نايجل (2016) نقلة الى العربية محي الدين حميدي، اساسيات علم السياسة، الطبعة الاولى، دار الفرقد، دمشق.

خالد، حميد (2010) الانظمة السياسية، المكتبة القانونية، الطبعة الثالثة بغداد.

### المجلات والدوريات

نصراويون ليث كمال (2016) أثر التعديلات الدستورية لعام 2014 على النظام الدستور الأردني، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 43، ملحق 1.

السليحات ملح مفضي (2012) ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدري مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، دراسات، العلوم التربوية، المجلد 39، العدد 2.

سلامة، معتز محمد (1994) أزمة حزب المحافظين في بريطانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 118.

بني سلامة، محمد تركي (2013) الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي دراسة ميدانية، ونوعية، مركز البديل للأبحاث والدراسات، عمان-الأردن.

العروسي، محمد عصام (2011) الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 393.

مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية الأردنية، مركز القدس للدراسات السياسية.

الطويسى باسم (2011) دور العوامل الاجتماعية في التجنيد السياسي دراسة في النخب الحكومية الأردنية في بداية مرحلة التحديث، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31.

المجالي رضوان (2013) الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 38.

عربيات عبد اللطيف (2011) التجربة الحزبية في الأردن، مأخوذ من العقد الاول لتولي جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطنة الدستورية، ملامح السياسة الداخلية الأردنية، مركز العرب والعالم للدراسات والاعلام، الجزء الثاني.

نصراويون ليث كمال (2013) اثر التعديلات الدستورية لعام 2011 على السلطات العامة في الأردن، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 40، العدد 1.

### الأوراق النقاشية

الورقة النقاشية الثانية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين،

"تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"، 2013.

الورقة النقاشية الثالثة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة"، 2013.

### المواقع الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية (دائرة الاحصاءات العامة، والجريدة الرسمية)

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، تعديل الدستور الأردني لسنة (2014).

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، قانون رقم (39) لسنة (2015)، قانون الأحزاب السياسية.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، قانون رقم (6) لسنة (2016)، قانون الانتخابات لمجلس النواب، العدد 5386.

تقرير النتائج الرئيسية للتعديلات العام للسكان والمسكن (2015)، دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية.

### المقالات في الصحف والمواقع الالكترونية

حتر، ناهظ (2014) حول التعديل الدستوري، متوفر على الرابط: [www.ammonnews.net](http://www.ammonnews.net).

الملك: التغيير لن يتحقق إلا عبر صناديق الاقتراع، صحيفة الدستور، متوفر على الرابط التالي: <http://www.addustour.com>

المحافظة علي (2013). الحكومة البرلمانية في الأردن، وكالة عمون الاخبارية (مقال)، متوفر على الرابط التالي: <http://www.ammonnews.net>

الشكراوي هادي حمدي (2011)، اشكال الحكومات، متوفر على الرابط التالي: <http://www.uobabylon.edu.iq>

الفقيه عبدالله (2009) اشكال الحكومات، متوفر على الرابط التالي: <http://dralfaqih.blogspot.com>

السيد مروه فتحي علي (2014)، انظمة الحكم في مختلف البلدان، متوفر على الرابط التالي: <http://eald.net/profiles>

منسي جهاد (2014). الحكومات البرلمانية في الأردن...متى؟ (مقال) متوفر على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk>

إرادة ملكية بالموافقة على قانون الاحزاب السياسية، الرأي الالكتروني، متوفر على الرابط التالي: <http://alrai.com>

نصراويون ليث (2012) قراءة في مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة 2012، شبكة منتديات قانوني الأردن، <http://www.lawjo.net>

كراسنه، ربي (2015) الأحزاب 2015. مسيرة متعثرة وسط اقليم ملتهب، البوصلة متوفر على الرابط التالي: <http://www.albosala.com>

الحموري محمد (2014) مرة أخرى. عن نظام الصوت الواحد وحقيقته، صحيفة الغد متوفر على الرابط التالي: <http://alghad.com>

الداود عادل (2014). قراءة في الانظمة الانتخابية والقائمة

press, 1996).  
 Karla, J. Cunningham, (1997), Regime and Society in  
 Jordon: An analysis of Jordanian Liberalization, PHD  
 thesis, University of New York.

المفتوحة في النسبي الاقرب، جفرا نيوز، متوفر على الرابط  
 التالي: [/http://jfranews.com.jo](http://jfranews.com.jo)  
 المراجع باللغة الانجليزية  
 David Held, Models of Democracy, (Cambridge: polity

## **Jordanian Environment and the Potential of Establishing a Parliamentary Government: A Study about the Society Structure, the Election and Political Parties Law**

*Bashar Awad Al-Tarawneh\**

### **ABSTRACT**

The study aimed at identifying the Jordanian environment and the potential of establishment of parliamentary government by studying the law of election, the political parties and the structure of society. It also aimed to investigate the activity of parliamentary government and the political parties in the world, taking into consideration the oldest model which applied the parliamentary government in UK. It also shed light on the appearance of the political parties and the successive Jordanian government in addition to the most important amendments in the Jordanian constitution and the law of election and the effect of these amendments to pave the way for parliamentary governments. The study concluded that that the amendments both in Jordanian constitution in 2014 and the law of election in 2016 will have positive role toward desired parliamentary government in Jordan which in turn will enhance a true democratic action.

**Keywords:** Parliamentary Government in the World and Jordan, Jordanian Law of Election, the Structure of Jordanian Society, the Jordanian Political Parties.

---

\* Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan. Received on 28/5/2016 and Accepted for Publication on 21/8/2016.